«الأعلى للبترول» يعقد أولى جلساته عقب التشكيل الجديد

المبارك: النفط أهم مقومات الاقتصاد الوطني.. وركيزة التنمية

سمو الشيخ جابر المبارك

سمو الشيخ جابر المبارك يترأس اجتماع «الأعلى للبترول»

ترأس سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك، في قصر السيف أمس، الاجتماع 121 (1/ 2019) للمجلس الأعلى للبترول بعد صدور المرسوم الأميري بتشكيله.

وقال سمو رئيس مجلس الوزراء في كلمة خلال الاجتماع إن التشكيل الجديد للمجلس يأتي في ظل العديد من المتغيرات السياسية والاقتصادية الإقليمية والدولية والتي كان لها أثر واضح على الصناعة النفطية، ما يتطلب منا أن نضع نصب أعيننا ونحن نباشر مسؤولياتنا بالمجلس تلك المتغيرات التي لسنا ببعيدين عنها حتى تأتي خطاكم بمشيئة الله محققة للمصالح العليا للوطن.

وأشاد المبارك بالجهد والعطاء الذي قدمه الإخوة الأعضاء السابقون مقدرا مساهماتهم البارزة وآرائهم واقتراحاتهم البناءة، متمنيا لهم التوفيق والسداد.

وأضاف: «لا يخفى عليكم أهمية تحقيق الآمال والطموحات التي يعلقها أبناء الكويت المخلصون على مجلسكم الموقر باعتبار النفط أهم مقومات اقتصادنا الوطني وركيزة التنمية في البلاد، فعلينا استثمار جميع الطاقات الطبيعية التي حبانا الله بها، معتمدين في ذلك على القدرات والإمكانات البشرية المتمثلة في شبابنا الواعد الذي يمتلك القدرات المؤهلة للنهوض بالصناعات البترولية».

وتابع: «لنكن جميعا في هذا المجلس على قلب رجل واحد، فمصلحة الكويت العليا وحدها هي رائدنا وخير وعزة أبناء الكويت هي الإطار الذي يجمعنا، نسأل الله أن يوفقنا وإياكم لما فيه الخير تحت قيادة صاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد حفظهما الله ورعاهما».

وقدم المبارك التهنئة للأعضاء الجدد بالثقة الغالية التي أولاها إياها صاحب السمو الأمير للمشاركة في تحمل مسؤوليات هذا المجلس الذي تعقد عليه آمال كبيرة في رسم السياسات الكفيلة بازدهار ثروتنا الوطنية.

وعقب ذلك ناقش المجلس البنود المدرجة على جدول أعماله.

69 دولاراً متوسط سعر برميل النفط الكويتي في 2018

أحمد مغربي

كشفت منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبيك» عن ان متوسط سعر برميل النفط الكويتي خلال 2018 بلغ 68,9 دولارا للبرميل مقارنة بسعر البرميل البالغ 51,6 دولارا في 2017 اي بارتفاع يقدر بـ 33,5٪، وهذا الأمر سينعكس بشكل إيجابي على وضع الميزانية العامة للكويت في 2019/2018.

وفي الوقت الذي التزمت فيه الكويت بخفض مستويات الإنتاج اعتبارا من الشهر الجاري بواقع 85 ألف برميل يوميا، ذكرت «أوبيك» ان حجم إنتاج الكويت في ديسمبر الماضي بلغ 2,8 مليون برميل يوميا بارتفاع بلغ 29 ألف برميل مقارنة بشهر نوفمبر الماضي.

وأشارت الى ان انتاج دول «أوبيك» انخفض خلال ديسمبر بواقع 751 ألف برميل يوميا ليبلغ إجمالي إنتاج الدول الأعضاء 31,5 مليون برميل يوميا.

وقالت «أوبيك» إن الطلب على نفطها في 2019 سيتراجع إلى 30,83 مليون برميل يوميا بانخفاض قدره 910 آلاف برميل يوميا مقارنة بـ 2018.

«بيتك ـ تكافل» تقدم خصومات على الخدمات التأمينية بمعرض «Auto Works»

تشارك شركة بيتك للتأمين التكافلي في معرض Auto Works الذي يقام بأرض المعارض في الفترة من الخميس إلى السبت من 17 إلى 19 الجاري، ويختص المعرض الذي يتمتع بصفة دولية بخدمات وقطع غيار السيارات.

وتقدم «بيتك ـ تكافل» خصومات مميزة على خدماتها ومنتجاتها التأمينية خلال فترة المعرض.

وتستقبل «بيتك ـ تكافل» عملاءها من زوار المعرض في جناح خاص، حيث سيقوم فريق «بيتك تكافل» بعرض خدمات ومنتجات الشركة في مجال تأمين السيارات على السيارات والمزايا العديدة التي يحملها كل منتج وما تنفرد به خدمات الشركة من خصائص منافسة تناسب مختلف شرائح العملاء.

وتستهدف «بيتك تكافل» من خلال تواجدها في هذا المعرض تعزيز الانتشار والتواجد لتصبح أقرب إلى عملائها، وكذلك للتعرف على المتطلبات والاحتياجات التي يطرحها العميل ودراسة آرائهم ومقترحاتهم والعمل على توفيرها وتطبيقها للوصول إلى أعلى المعايير في خدمة العميل.

ويضم معرض «Auto Works» العديد من الشركات، ويستقطب عددا كبيرا من الزوار الذين سيستمتعون بالعروض المميزة ومشاهدة السيارات والدراجات النارية النادرة والمعدلة، والمشاركة في العديد من المسابقات والبرامج التشجيعية المتخصصة في مجال السيارات وخدماتها.

«الخليج» يعرض خبراته أمام المبادرين في «فكرة»

أحمد الأمير

المشاركون في برنامج فكرة

عرض موظفو بنك الخليج خبراتهم أمام المشاركين في برنامج فكرة لتطوير الأعمال ـ الموسم الرابع، وذلك خلال البرنامج التدريبي الذي أقيم يوم الأحد الموافق 13 يناير 2019، في برج الحمراء للأعمال.

وقد صمم برنامج فكرة لتسليح الشباب الكويتي بالمعرفة والمهارات التي تسهم في نجاح أفكار مشاريعهم الشخصية، بهدف خلق جيل من رواد الأعمال القادرين على إدارة مشاريع مبتكرة ومتطورة.

وقاد البرنامج كل من رانيا رشيد مساعد مدير الخدمات المصرفية للأفراد، وحمد بن عوض مدير العلاقات في قطاع الأعمال المصرفية. وتناول التدريب موضوعات عديدة سلطت الضوء على المهارات التقنية اللازمة لتأسيس المشاريع، وتم تزويد المشاركين بمعلومات وأدوات مهمة تخص مرحلة التأسيس ووضع البيانات التحليلية، وكذلك إنشاء خطط تسويقية. وانتهت الجلسة بمسابقة صغيرة، وتم منح جوائز لأفضل المؤدين.

تعليقا على البرنامج التدريبي، قال أحمد الأمير مساعد المدير العام للاتصالات الخارجية في بنك الخليج: كراع ذهبي للموسم الرابع من برنامج فكرة، يفتخر بنك الخليج بعرض ما لدى موظفيه من معرفة وخبرات أمام أبناء الكويت من الشباب الواعد، نؤمن أن لدى هذه الأجيال امكانيات هائلة لذا نسعى أن نقدم لهم النصح والإرشاد، متمنين لجميعهم كل النجاح والتوفيق.

بدورها تقول مريم هشام الريس، مدير برنامج فكرة لدى شركة كيوبيكال سيرفسز: يمتلك رواد الأعمال الشباب في الكويت إمكانيات عظيمة، ومن خلال برنامج فكرة يمكننا تسليحهم ليحولوا ما لديهم من مواهب وقدرة على الابتكار إلى مشاريع حقيقية. نثمن الدور الهام الذي تلعبه شراكتنا مع بنك الخليج، فمن خلالها نوفر للمشاركين في البرنامج الخطوات اللازمة لبناء مشاريعهم التجارية، نشكرهم لدعمهم ومشاركتهم للسنة الثالثة على التوالي.

وتم إطلاق برنامج فكرة في عام 2015 كبرنامج مسؤولية اجتماعية، وهو برنامج مكثف يسلط الضوء على ريادة الأعمال والتدريب متاح للمبادرين بمختلف تخصصاتهم، الذين يمكنهم المشاركة سواء كأفراد أو فرق. كما يوفر البرنامج الإرشاد الشخصي للمشاركين والتدريبات العملية من خلال ورش عمل وزيارات ميدانية متنوعة.

برنامج فكرة لتطوير الأعمال أسهم في دعم 45 فكرة مشروع مبتكر، وتدريب 76 مبادرا من خلال 57 ورشة عمل، وبعد الموسم الثالث الذي انتهى في مايو 2018 تم تأسيس أكثر من 40٪ من المشاريع المشاركة.

ويقام برنامج فكرة لتطوير الأعمال تحت رعاية وزير التجارة والصناعة خالد الروضان، وبرعاية كل من وزارة الدولة لشؤون الشباب، الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، شركة الحمراء العقارية، بنك الخليج، المركز المالي الكويتي، ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي وكويت نت، وجراند سينما، والبرنامج تحت إدارة وتنفيذ كيوبيكال سيرفيسز لحاضنات الأعمال.

في كلمة ألقاها خلال أعمال منتدى القطاع الخاص العربي في بيروت

أبو الغيط: التحديات تفرض على الدول العربية التضافر لتطوير الشراكة

بيروت ـ منصور شعبان

عقد منتدى القطاع الخاص العربي للقمة العربية جلسة ختامية لإعلان التوصيات أمس، وذلك بحضور رئيس الوزراء اللبناني المكلف سعد الحريري ممثلا بالنائب رولا الطبش ورئيس اتحاد الغرف العربية محمد عبده سعيد ورئيس اتحاد الغرف التجارية المصرية أحمد الوكيل ورئيس اتحاد الغرف اللبنانية محمد شقير والأمين العام لاتحاد الغرف العربية د.خالد حنفي إضافة إلى ممثلين عن الوفود المشاركة في المنتدى.

وقامت الجهات المنظمة للمنتدى وهي اتحاد الغرف العربية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، واتحاد الغرف اللبنانية ومجموعة الاقتصاد والأعمال بتكريم أمين عام الجامعة العربية أحمد أبو الغيط.

وشارك في المنتدى بيومه الأول نحو 400 شخصية من 18 بلدا يمثلون قيادات الغرف العربية والغرف العربية ـ الأجنبية المشتركة وقادة المؤسسات المالية والاقتصادية العربية والمنظمات والاتحادات العربية المتخصصة.

وفي هذا السياق، أكد الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط أهمية انعقاد منتدى القطاع الخاص العربي، مشيرا إلى أنه وجد أن «الطريق الأجدى والأكثر فاعلية لخدمة الأمة العربية هو البعد الاقتصادي والاجتماعي، وقد أعطيت لهذا البعد كثيرا من الجهد والتركيز، ومن ثم تأتي القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية الرابعة، ومنتديات القطاع الخاص والتركيز على الشباب والتشغيل وفرص العمل».

جاء ذلك في الكلمة التي ألقاها الأمين العام للجامعة العربية خلال أعمال منتدى القطاع الخاص العربي، الذي انعقد على هامش القمة العربية الاقتصادية.

وشدد أبو الغيط على أن التحديات تفرض على الدول العربية جميعا التضافر والتكاتف بإخلاص ودأب لتطوير شراكاتها، حتى تتمكن من مجابهة المصاعب والتغلب عليها، موضحا أنه في مقدمة هذه الشراكات «الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص».

وقال أبو الغيط إنه حينما تسلم مسؤولية الجامعة العربية كان عليه مواجهة الكثير من المشكلات السياسية، وقد كان هذا دافعا للتركيز على البعد الاقتصادي والاجتماعي، مؤكدا أن اختيار شعار المنتدى «الثورة الصناعية الرابعة والتنمية المستدامة في سبيل اقتصاد عربي أكثر احتوائية» يعد تعبيرا جليا عن الإدراك والوعي بالتحديات الكبيرة التي تواجه الاقتصاديات العربية.

وأضاف: «الكثير مما حدث منذ عام 2011 وما سميناه خطأ بـ «الربيع»، كان نتيجة للكثير من الفشل الاقتصادي والاجتماعي في مجتمعاتنا العربية، وبالتالي حينما نعطي هذا التركيز لمعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية نستطيع أن نحقق لمجتمعاتنا الكثير من النجاح».

وشدد على أن التحديات تفرض على الدول العربية جميعا التضافر والتكاتف بإخلاص ودأب لتطوير شراكاتها، حتى تتمكن من مجابهة المصاعب والتغلب عليها، موضحا أنه في مقدمة هذه الشراكات «الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص».

وأكد أن القطاع الخاص أصبح يمتلك من أدوات الإنتاج وفي مقدمتها الموارد المالية أكثر مما تملكه معظم الحكومات، فضلا عن أن التزايد المطرد في الضغوط التي تواجهها الحكومات لترشيد الإنفاق يضع على عاتق القطاع الخاص مسؤولية مضاعفة للقيام بالمزيد من المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعاتنا، والتوسع في تمويل برامج الإنفاق سواء في مجالات البنى التحتية أو التعليم أو دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة، وتوفير الوظائف اللائقة في المجتمع عبر تمويل مشترك للمشروعات الاستثمارية المشتركة.

وأضاف: «كل من نجح في تطوير المجتمع خلال العقود الثلاثة أو الأربعة الأخيرة اعتمد على القطاع الخاص. الحكومات عليها مسؤوليات، لكن القطاع الخاص هو ـ في تقديري ـ القاطرة الحقيقية في بزوغ كل ما نراه في شرق آسيا والصين، وبالتالي القطاع الخاص عليه مسؤولية كبرى، ويجب على الحكومات أن تساعده وتوفر له المناخ المناسب لإطلاق جهوده».

وأشار الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى أن دور القطاع الخاص العربي في تمويل التنمية المستدامة بالدول العربية شكل محورا مهما في منتدى القطاع الخاص العربي «وهو أمر منطقي ومطلوب، باعتبار أن موضوعات التنمية المستدامة ينظر إليها على أنها خطة تنموية متكاملة لتطوير الاقتصادات وبناء مجتمعات أكثر فاعلية وحيوية وإنتاجا».

الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط خلال تسلمه درعا تكريمية من النائبة رولا الطبش ممثلة الرئيس سعد الحريري في الجلسة الختامية لمنتدى القطاع الخاص العربي إحدى فعاليات القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية (محمود الطويل)

توصيات المنتدى

أصد منتدى القطاع الخاص العربي للقمة العربية 8 توصيات جاءت كالتالي:

1ـ في مجال إزالة العقبات التي تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتطويرها

ـ حث الدول العربية على إزالة المعوقات غير الجمركية خلال مدة زمنية محددة.

ـ دعوة الدول العربية إلى تسهيل دخول الاتفاقية العربية لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية حيز التطبيق، وإدراج موضوعات الصحة والصحة النباتية والقيود الفنية وتسهيل التجارة والملكية الفكرية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بالتعاون مع اتحاد الغرف العربية.

2ـ في مجال تسهيل حركة الاستثمار البيني وأصحاب الأعمال

ـ دعوة الدول العربية لإقرار اتفاقية استثمار عربية جديدة لتسهيل حركة الاستثمار العربي البيني ولتسهيل انتقال أصحاب الأعمال بين الدول العربية، بالتعاون مع الغرف العربية. وكذلك دعوتها إلى تعزيز دور هيئات تشجيع الاستثمار العربية.

3ـ في مجال ترقية التعليم والتدريب لمواكبة متطلبات الثورة الصناعية الرابعة

ـ دعم التعاون مع القطاع الخاص ممثلا بالغرف العربية لوضع مناهج جديدة تتوافق مع المهارات الجديدة المطلوبة لأسواق العمل.

4ـ في مجال مواكبة الثورة الصناعية الرابعة والتحول نحو الاقتصاد الرقمي

ـ دعوة الدول العربية لصياغة استراتيجية عربية مشتركة للاقتصاد الرقمي تستند إلى نظام معلومات متكامل، بالتزامن مع تحديث البنية التشريعية والقوانين اللازمة، ومع وضوح السياسات الضريبية المتصلة، وتحسين نوعية وانتشار خدمات الاتصالات وتخفيض أسعارها، ونشر الخدمات العامة الإلكترونية.

ـ دعوة الدول العربية ومنظمات العمل العربي المشترك إلى التعاون وإتاحة المعلومات وقواعد البيانات الداعمة وغيرها من متطلبات البيئة الرقمية الحديثة.

5ـ في مجال مشروعات تمكين المرأة والشباب

ـ دعوة مؤسسات التمويل العربية المشتركة للتركيز على تمويل مشروعات ريادة الأعمال والابتكار والشباب ومشروعات تمكين المرأة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وإنشاء مراكز تنمية ريادة الأعمال والابتكار، بمشاركة رئيسية من القطاع الخاص العربي ممثلا بالغرف العربية، وبما يساهم في الحد من البطالة والفقر.

6ـ في مجال إشراك القطاع الخاص في صناعة القرار الاقتصادي العربي

ـ دعوة الدول العربية إلى إشراك القطاع الخاص في بناء القرار الاقتصادي على المستوى الوطني من خلال الغرف العربية، وعلى المستوى العربي المشترك من خلال اتحاد الغرف العربية، وذلك على سبيل المشورة ولما لدى القطاع الخاص من إمكانيات علمية واستثمارية ومن خبرات، والتزاما بمسؤولياته تجاه التنمية في بلده وفي العالم العربي.

7ـ في مجال توسيع دور القطاع الخاص في تمويل التنمية المستدامة بالوطن العربي

ـ دعوة جميع مؤسسات التمويل الإنمائي العربية ومتعددة الأطراف إلى التعاون مع اتحاد الغرف العربية لاجتذاب رأس المال الخاص للمشاركة في تمويل مشروعات البنى التحتية والتنمية المستدامة، ووضع الحوافز المناسبة لذلك.

ـ الدعوة إلى إقامة بنك معلومات للعرب المهاجرين في العالم لتعزيز إشراكهم في مشروعات التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، ولفتح أسواق الدول للصادرات العربية.

8ـ في مجال مشاركة القطاع الخاص في إعادة إعمار الدول العربية المتضررة من الصراعات

ـ الحرص على مشاركة القطاع الخاص العربي في مشروعات إعادة الإعمار، واشتراط نسبة مكون محلي عربي في تلك المشروعات.